دراسة واقع المخدرات في المجتمع الجزائري وآليات مكافحتها

ريم بن عيسى[1]، أسماء عدائكة[2]

[1، 2] جامعة الشهيد حمة لخضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الوادي، الجزائر

ملخص : لا يوجد مجتمع مثالي في العالم، والجزائر كغيره من المجتمعات لا يخلو من الظواهر السلبية والآفات الاجتماعية كالمخدرات، ومن الملاحظ أن نسبة كل من استهلاك المخدرات والمتاجرة بها في الجزائر في تزايد مستمر كما ونوعا لذلك هدفت هذه الدراسة إلى إبراز واقع المخدرات وتحديد تطوراتها في الجزائر خاصة وأن الظاهرة انتقلت الى ظاهرة أغرب وهي الإشهار بالاستهلاك والتباهي به كنوع من البطولة محاولين تفهم جذورها وتحليلها لتطوير طرق مكافحتها ومواجهتها خاصة وأن الردع وحده لا يكفي لتعديل سلوكيات المدمنين. وستطبق الدراسة على المجتمع الجزائري والذي عرف هو بدوره تزايد في نسبة استهلاك المخدرات وتنوعها، مستخدمين بذلك الإحصائيات المتحصل عليها من خلال الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وادمانها خلال الفترة 2016-2020 محاولين تحليل هذه الأرقام لمعرفة الأسباب الفعلية لتزايد معدلات استهلاك المخدرات وعدد المدمنين والمتاجرين وطرق مكافحتها.

الكلمات المفتاح : مخدرات ؛ واقع المخدرات ؛ آليات مكافحة المخدرات ؛ مدمني المخدرات.

مقدمة

إن التطورات والتغيرات الحاصلة التي شهدها المجتمع الجزائري مؤخرا في مجال التنظيم المجتمعي دفع ببروز بعض القيم والحقوق الإنسانية التي من شأنها أن تصان وتحفظ للإنسان كرامته وسلامته، إلا أن ظهور المخدرات والحبوب المهلوسة والمؤثرات العقلية أصبحت خطر في حقه، تهدد أمنه واستقراره مما استوجب ظهور العديد من الإجراءات وإيجاد جملة من الآليات الوقائية والقضائية الهادفة لقمع ومكافحة تطورات هذه الظاهرة.

وانطلاقا مما سبق نطرح إشكالية الورقة البحثية :

ما هي الأسباب الفعلية لتزايد معدلات استهلاك المخدرات وتنوعها في الجزائر وما هي آليات مكافحتها؟

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى

- الإلمام بمفهوم المخدرات ومعرفة العوامل المؤثرة على تفاقمها.
- التطرق للأسباب الفعلية التي عملت على تزايد معدلات استهلاك المخدرات خاصة في المجتمع الجزائري.
- اقتراح جملة من الحلول الوقائية تتناسب مع طبيعة المجتمع الجزائري.

و قسمت هذه الورقة البحثية إلى ثلاث محاور

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للمخدرات

تعتبر المخدرات انتهاك خطير في حق الإنسان فهي تهدد سلامته وصحته وأمنه وأمن مجتمعه ونظرا للتطورات الحاصلة على جميع الأصعدة، شهدت الجزائر كغيرها من الدول ارتفاع ملحوظ في معدلات المخدرات كما ونوعا.

أولا: تعريف المخدرات

لغة المخدر هي اسم فاعل مشتق من خدر بتشديد الدال مصدره التخدير وله معاني عدة منها:

- الفتور والكسل والخمول والاسترخاء. (منظور، 1992)
- المطر وظلمة الليل.
- الحيوان الذي تخلف عن قطيعه ولم يلحق به.

وجميع هذه المعاني تتحقق في الشخص المخدر حيث يشعر الشخص المخدر بالكسل والخمول والفتور وعدم التمييز بن الاشياء والتعرف عليها وغيرها. (الروس، 2003)

أما المخدرات قانونا تعرف على أنها " مجموعة من العقاقير النباتية أو الكيميائية أو الصناعية تقوم بحصرها بصفة مستمرة هيئة الصحة العالمية والمشرع المحلي لإدراجها في جداول قابلة للإضافة أو التغيير نظرا لأثارها الضارة على الفرد والمجتمع حيث تؤدي الى خلل في النشاط الجسمي والحالة النفسية لمتعاطيها وينجم عن تعاطيها مشاكل صحية واقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية للفرد والمجتمع ويحظر الاتصال ماديا وقانونيا بها الا في الاحوال التي يحددها المشرع في كل دولة ووفقا لما يتماشى مع قواعد القانون الدولي الاجتماعي التي تنظم الاتصال المادي أو القانوني بتلك المواد لكافة دول العالم " (المشهداني، 2005)

ثانيا: العوامل الدافعة للمتاجرة أو استهلاك المخدرات

إن استهلاك المخدرات أو المتاجرة بها هو نتيجة لتضافر العديد من العوامل فالتطور في الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمعات هي من تحدد نظرتها للمخدرات وللمدمنين عليها، وينعكس ذلك جليا في تطور معدلات انتشار المخدرات وتنوعها وامتدادها. (علي، 1996)

وكثيرا ما ارتبط سوء الأحوال المعيشية للأفراد بارتفاع نسبة استهلاك المخدرات وعدد المستهلكين وإذا نظرنا للجزائر من منظور الظروف التي يعيشها المجتمع الجزائري لوجدناها أرض خصبة لظهور هذه الآفة وتنامي معدلاتها (عسيري، 1998)، ومن بين العوامل المؤثرة في تطور المخدرات نذكر:

- اختلالات الوضع الاجتماعي والتي تبدأ من الأسرة التي تعتبر الخلية الأولى في المجتمع، فعلاقة الفرد بأسرته علاقة وطيدة وممتدة فأي خلل يصيب هذه العلاقة يفرز عواقب وخيمة على النمو السليم والمتوازن للفرد، (عباس، 2011) ومن بين الاختلالات التي تصيب الأسرة التفكك الأسري وما ينجر عنه من أمور سلبية في التنشئة الأسرية والابتعاد عن الدين الاسلامي والذي هو دين الأخلاق قبل كل شيء، إلى جانب التربية الخاطئة من خلال الإفراط في التدليل والتشديد في العقوبة وعدم متابعة الأبناء وتوجيههم من حين لآخر وصولا إلى المدرسة والتي تعتبر المرحلة الثانية في تنشئة هذا الفرد خاصة وأنه يقضي وقت لا بأس به داخلها فأي سلوك سلبي يتعرض له الطفل مثل الفشل المدرسي أو الصرامة في النظام الداخلي ينجر عنه انحراف وجنوح وتعاطي للمخدرات والحبوب المهلوسة. (نعيمة، 2013)
- اختلالات الوضع السياسي (القرام، 1992) إن استقرار الوضع السياسي للبلاد من شأنه أن يوفر الأمن والأمان للأفراد خاصة وأن هذا الاستقرار يحافظ ويراعي جميع مصالح الشرائح المجتمعية وان كل خلل يصيب سياسة البلاد ينعكس سلبا على المجتمع وقد ينجر عنه العديد من الآفات منها الرشوة، المحسوبية، الفساد، تعاطي المخدرات والمتاجرة بها الوقفات الاحتجاجية المتصاعدة من جراء الوضع السياسي غير المستقر التي شهدته الدولة الجزائرية في الآونة الأخيرة وغيرهم.

- اختلالات الوضع الاقتصادي (ديلمي، 2013) كثيرا ما يعرف الوضع الاقتصادي للبلاد تدبدب مما ينعكس على السلوك العام للأفراد ومثال على ذلك الارتفاع المستمر للأسعار مما يؤدي الى ضعف القدرة الشرائية للفرد وعندما يعجز الفرد من تلبية احتياجاته الضرورية يلجأ لأساليب هدفها الهروب من الواقع، ضف إلى ذلك يولد الوضع الاقتصادي المتدني ظواهر أخرى كفيلة أن تكون مؤثر قوي لتعاطي المخدرات وهي البطالة حيث أشارت الإحصائيات إلى أن معدل البطالة قدر بـ 11.7% في2018 إلا أن الواقع الاجتماعي يشير إلى معدلات أعلى بكثير، وانجرت عن البطالة العديد من الظواهر كالفقر والهجرة غير الشرعية والتي استفحلت بشكل رهيب في الآونة الأخيرة بالإضافة إلى عدم القدرة على توفير سكن ملائم مما يجعل الأفراد يقطنون في الأحياء الشعبية والقصدرية وما تخلفه من ظواهر سلبية كالتسول، الخروج المبكر من المدارس، الآفات الاجتماعية كالتدخين والمخدرات والحبوب والمهلوسة وأكثر من ذلك بكثير.

المحور الثاني: واقع المخدرات في الجزائر

تعاني الدولة الجزائرية من ظاهرة خطيرة ومقلقة وهي ارتفاع معدلات تعاطي المخدرات كما ونوعا وبصورة رهيبة نتيجة ما أفرزته الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تعيشها الجزائر، وهذا إن دل فهو يدل على تراجع هيبة الدولة لدى الفرد فعندما تكون الدولة ذات هيبة تنحسر ظاهرة المتاجرة بالمخدرات وتعاطيها وتطوق، ولا يقدم عليها الفرد إلا مستعصيا وتحت الظروف القاهرة أما إذا احترفها الجميع (الرجل، المرأة، الكبير، الصغير، الغني، الفقير) فهذا يدل على ضعف السلطة لا غير.

أولا: تطور المخدرات في الجزائر

عرفت المخدرات في الجزائر تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة، ويرجع هذا إلى ضعف البنى التحتية الاقتصادية منها والاجتماعية وتفشي الفساد وخاصة المحسوبية في الكثير من الهياكل ومؤسسات الدولة مع ضعف في آليات الرقابة والضبط، إلى جانب التهميش الذي تعيشه جل المناطق في مجال المشاريع التنموية كل هذه العوامل أدت إلى ارتفاع نسبة تعاطي المخدرات والمتاجرة بها، إضافة الى موقعها الاستراتيجي وحدودها الواسعة والمتعددة جعلها عرضة أكثر للممارسات غير سليمة في ظل تراجع دور المؤسسات الاجتماعية في أداء مهامها المنوطة بها. على غرار الأسرة والمساجد والمدارس وغيرها من الفضاءات التي تعد المتنفس الوحيد للشباب من أجل استقاء القيم الأخلاقية والمعايير السلوكية التي يعتمد عليها في توجيه سلوكه.

إحصاءات المخدرات في الجزائر

إن الإحصاءات المقدمة هي إحصاءات تقريبية مصرح عنها من طرف الدرك الوطني والمديرية العامة للأمن الوطني والجمارك وقد تكون مؤشر لحجم المتاجرة بالمخدرات ونسبة تعاطيها والتي أرادت السلطات التصريح عنها.

و الجدول الموالي يوضح تطور عدد المتورطين في قضايا المخدرات في الجزائر خلال احدى عشر الشهر الأولى من السنوات 2016-2019

تطور عدد المتورطين في قضايا المخدرات في الجزائر خلال 2016-2019

طبيعة المخدرات	السنة			
	2016	2017	2018	2019
القنب	29750	31579	35156	28525
الكوكايين	195	195	228	320
الهيروين	46	115	83	83
المؤثرات العقلية	7616	10528	14280	14395

المصدر: الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والادمان

يشير هذا التقرير الذي أعدته الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والادمان أن اكثر المتورطين هم من مهربي ومستهلكي ومزارعي القنب، وهذا إن دل فهو يدل على توفر المادة وسهولة الوصول اليها وعدم وجود تطويق لها بشكل كبير.

والجدول الموالي يوضح تطور عدد المستهلكين والمهربين للمخدرات خلال الاحدى عشر الأشهر الأولى من فترة الدراسة

تطور عدد المستهلكين والمهربين للمخدرات خلال 2016-2019

طبيعة المخدرات	2016		2017		2018		2019	
	مهرب	مستهلك	مهرب	مستهلك	مهرب	مستهلك	مهرب	مستهلك
القنب	7392	22352	8622	22929	9142	25976	8178	20291
الكوكايين	158	37	148	47	167	61	221	99
الهيروين	28	18	71	44	40	43	34	49
المؤثرات العقلية	3898	3718	4903	5625	7364	6916	7842	6553

المصدر: الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والادمان

يشير هذا التقرير الذي أعده الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والادمان أن المهربين والمستهلكين لمادة القنب هم المتصدرين قائمة المخدرات المحبذة لدى المجتمع الجزائري، وتحتل المؤثرات العقلية المرتبة الثانية وهي من الآفات الدخيلة على المجتمع الجزائري والتي شهدت انتشار واسع وبوتيرة متسارعة في السنوات الأخيرة وهذا يدل على الفراغ الكبير الذي يعيشه الشباب وسوء الظروف المعيشية خاصة في ظل شح المنشآت الترفيهية والملاعب والقاعات الرياضية والمسابح وغيرهم.

والجدول الموالي يوضح الكميات المحجوزة من المخدرات والمؤثرات العقلية في الجزائر خلال فترة الدراسة

تطور الكميات المحجوزة من المخدرات والمؤثرات العقلية في الجزائر خلال 2016-2019

طبيعة المخدرات	الكمية المحجوزة			
	2016	2017	2018	2019
القنب	109589كغ	52638 كغ	31937كغ	58584كغ
الكوكايين	59099غ	6279 غ	671887غ	309973غ
الهيروين	1403غ	2121 غ	4324غ	304غ

المصدر: الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والادمان

يشير هذا التقرير الذي أعده الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والادمان أن كمية المخدرات (متاجرة واستهلاك) من القنب تتفوق عن كمية الأنواع الأخرى، وهذا يرجع كذلك لضعف وتردي الأوضاع الأمنية داخل الجزائر مع توفر نبتت القنب.

والجدول الموالي يوضح الكميات المحجوزة من المؤثرات العقلية في الجزائر خلال فترة الدراسة

تطور الكميات المحجوزة من المؤثرات العقلية في الجزائر خلال 2016-2019

المؤثرات العقلية	السنة			
	2016	2017	2018	2019
قرص	1072394	1201792	1807843	1970766
قارورة	741	284	895	309
كبسولة	32	355	642	0
حقنة	0	12	18	0

المصدر: الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والادمان

من خلال الجدول أعلاه نستنتج التزايد المستمر والسريع في متاجرة واستهلاك المؤثرات العقلية كما نلاحظ سيطرة الحبوب (الأقراص) المهلوسة على أكبر نسبة من الكميات المحجوزة بالنسبة للمؤثرات العقلية ويرجع هذا لسهولة تداولها وتمويهها وثمنها الزهيد مقارنة بباقي المؤثرات.

و الجدول الموالي يوضح تطور عدد قضايا المخدرات في الجزائر خلال فترة الدراسة

تطور عدد قضايا المخدرات في الجزائر خلال 2016- 2019

عدد القضايا	السنة			
	2016	2017	2018	2019
قضايا الحيازة والاستهلاك	20161	23563	28618	24437
قضايا التهريب والمتاجرة	5275	5631	5559	9661

المصدر: الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والادمان

من خلال الجدول نستنتج أن هناك علاقة طردية بين تطور قضايا تهريب المخدرات وبين عدد المتاجرين بها والمستهلكين لها، فكلما زادت عدد قضايا التهريب زاد عدد المتاجرين بها والمستهلكين لها.

ثانيا: الأسباب الفعلية لتزايد معدلات المخدرات في الجزائر

تضافرت العديد من العوامل وتشابكت فيما بينها لتكون أسباب فعلية لتفشي ظاهرة المخدرات وتطورها في الجزائر والتي كان لابد من تحليلها جيدا من أجل التوصل إلى حلول مناسبة وكفيلة أن تحد من هذه الظاهرة، ومن بين الأسباب الفعلية لتطور هذه الآفة نذكر:

- ضعف التمثيل البرلماني لأغلب المناطق مما يضعف المشاريع التنموية التي من شأنها أن تنشط عجلة التنمية وتوفر مناصب الشغل وتنعش الأسواق وتقوي الاقتصاد وتلبي متطلبات الشباب وتمنعهم من الانحراف.
- التزوير الذي يطال المجالس الولائية والمجلس البلدي والذي يجعل المجتمع الجزائري يفقد الثقة في من يمثلهم أحسن تمثيل ويوصل متطلباتهم للسلطات العليا لعلها وتستجيب وتدفع بعجلة التنمية.
- تخلف الأحزاب السياسية في الجزائر (مولاة ومعارضة) لعدم توفرهم على خط فكري واضح يعمل على إيجاد الحلول الفعلية لمواجهة الظواهر السلبية في المجتمع وكبحها.
- الموقع الجغرافي الحساس والتي يجعلها عرضة للكثير من الأنشطة غير الشرعية التي تهدد البلاد من دول الجوار، وتدخلهم في مشاكل المتاجرة بالمخدرات والأسلحة والبشر وغيرهم.
- انتشار الفقر والبطالة مما يجعل الشباب في وضع عقلي ونفسي سلبي يؤدي بهم إلى فراغ ذهني مما يسهل عملية استغلالهم واستقطابهم لهكذا آفة من طرف التجار الكبار.
- عدم المساواة والعدالة في توزيع الثروة الجزائرية على مختلف ولايات الوطن وتركز المشروعات الاقتصادية في مناطق دون أخرى، يجعل المجتمع يشعر بعدم الانتماء والإهمال من طرف السلطات مما يولد عندهم الكراهية والحقد على الغير فيسهل ذلك على الانحراف.
- غياب كل من الإطار القانوني الذي يضبط التجاوزات والعناصر المختصة في مكافحة الآفات وأدى هذا إلى تفاقم الظاهرة وتنوعها وعدم الخوف من إشهارها.
- التطور التكنولوجي في مجال الاتصال والمعلوماتية (الهاتف المحمول، الانترنت، الحاسبات المتطورة) وسع حدود الآفة ويسرها حيث وجد المنحرفون الانترنت ملاذ آمن للتجمعات واللقاءات وترويج المخدرات بأسهل الطرق وأقل التكاليف.

المحور الثالث: آليات مكافحة المخدرات في الجزائر وطرق تفعيلها

تنقسم آليات مكافحة المخدرات والحد منها إلى آليات وقائية وآليات جزائية، الآليات الوقائية هي التي تسبق الوقوع في الآفة ولا تهيئ لها الظروف المساعدة لوقوعها وتتفادى الوقوع فيها وهذا النوع من الآليات أثبت نجاعته في التصدي لها. أما الآليات الجزائية فتطبيقها يكون بعد الوقوع في الآفة.

أولا: الآليات الوقائية لمكافحة المخدرات

- العمل على التشخيص العلمي والموضوعي للأسباب المؤدية للإدمان أو المتاجرة بالمخدرات أو الحبوب المهلوسة، بلورة السياسات والبرامج والخطط وتنفيذها، وأخيرا تقييم هذه السياسات والبرامج والخطط.
- تأسيس مجلس وطني للوقاية من الانحراف.

- وجوب انبثاق المجلس الوطني للوقاية من الإجرام إلى لجان فرعية متخصصة تتابع الظروف المؤدية للانحراف.
- اضطلاع المجلس الوطني للوقاية من الإجرام وكذا فروعه في الولايات، بوضع برامج وقائية وتوعوية تستهدف الفئات الأكثر عرضة للانحراف.
- ضرورة تأسيس لجان الحي في الأحياء التي تكون كثافة سكانها مرتفعة.
- تعاون لجان الأحياء مع مختلف المؤسسات الاجتماعية والمرافق العمومية المتواجدة على مستوى الحي.
- ضرورة استثمار لجان الأحياء لكل الطاقات البشرية لتحقيق أنجع النتائج.
- تشجيع ودعم إنشاء جمعيات الوقاية من الانحراف ورعاية المدمنين والتكفل بهم.
- تفعيل دور المجالس الشعبية البلدية ولا سيما رؤساء المجالس في المجال الأمني والوقاية من الانحراف، خصوصا وأن رؤساء هذه المجالس يملكون صفة الضبطية القضائية وهم المسئولون المباشرون على السكان.
- ضرورة استغلال دور المساجد في التربية والإصلاح ومحاربة مساوئ الأخلاق.

ثانيا: الآليات الجزائية لمكافحة المخدرات

إن الآليات الجزائية تعمل على معاقبة المجرمين سواء كانوا متاجرين أو مستهلكين للمخدرات تحت سلطة نظام العدالة الجنائية أو الجزائية وهي ثالوث السياسة الجزائية (الشرطة، القضاء، المؤسسات الإصلاحية والعقابية) والتي تعمل على سلب الحريات عن طريق الحبس والسجن فضلا عن تشديد العقوبات خاصة على المتاجرين.

غير أن هذه الإجراءات لم تثبت نجاعتها للأسباب التالية:

- عدد كبير من الجرائم المتعلقة بالمخدرات لم يتم التبليغ عنها أصلا.
- لا تبحث عن الحلول لمعالجة الأسباب الفعلية للانحراف وتعاطي المخدرات.
- لا تصلح الآثار النفسية والجسدية والاقتصادية الملحقة بالضحايا الذين وقعو في ايدي التجار وتم تهديدهم وابتزازهم خاصة الفئة الهشة.
- الكثير من التجار في مجال المخدرات المبلغ عنهم لا يتم التعرف عليهم ولا يمتثلون أمام القضاء لمحاسبتهم.
- التجار الكبار يندسون وراء التجار الصغار للمخدرات والذين مثلوا أمام القضاء واتخذت بحقهم عقوبات وتدابير احترازية ونفذت لم يتم إصلاحهم خاصة وانهم مهددون من التجار الكبار.

الخاتمة

إن المخدرات موجودة منذ زمن ولا يخلو مجتمع منها، والمجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات أخذ نصيبه، خاصة بعد تدهور الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدولة وانخفضت القيم الأخلاقية في المجتمع والتراجع الكبير في سلطة الضبط الاجتماعي والخلل الواضح في السياسة الجنائية مما جعل سياسة مكافحة الانحراف غير فعالة مطلقا، خاصة وأنها أثبتت محدوديتها مما استوجب التعامل مع سياسة بديلة تكون أنجع وبتكلفة أقل وهي سياسة الوقاية من الانحراف غير أن هذه السياسة تتطلب مشاركة جميع

المؤسسات الاجتماعية بدأ بالأسرة فالروضة فالمدرسة بكل مستوياتها وصولا لوسائل الإعلام المساجد والجمعيات المدنية بل وحتى الشرطة.

التوصيات

من أجل مكافحة الانحراف تطلب التركيز على تحسين نوعية الحياة للأفراد والمحافظة على النظام والوقاية من الانحراف لذلك نوصي بـ:

- ضبط التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ومحاولة إبقائها دائما في حالة استقرار مما يولد الطمأنينة والاستقرار للأفراد.
- إعطاء الأهمية الكبرى للتطورات الحاصلة في شتى المجالات ودراسة أثارها النفسية والتربوية والصحية على المجتمع وخاصة الطبقات الهشة منه.
- ضرورة انخراط السلطات العمومية في استراتيجية تهدف إلى الوقاية من الانحراف.
- تطويق الأزمات في المجتمع كالمخدرات، السرقات، الاغتيالات.....
- إشراك الجميع من مجتمع مدني، مدارس، الأسر، الأفراد والهيئات ذات العلاقة في أي سياسة من شأنها تطويق الانحراف.
- العمل على توفير أنظمة أمان كافية لتأمين المجتمع من الانحرافات، الاعتداءات والانتهاكات والأخطار المحيطة به.

الإحالات والمراجع :

- **الكتب:**

- أنظر لسان العرب لأبن منظور، ج4، ص 230، ج5، طبعة 1300، المطبعة الأميرية، القاهرة، ص312.
- أحمد أبو الروس، 2003، مشكلة المخدرات والإدمان، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، مصر.
- اكرم عبد الرزاق، المشهداني.(2005). واقع الجريمة واتجاهاتها في الوطن العربي، دراسة تحليلية لجرائم السرقات والقتل العمد والمخدرات. الطبعة 1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية.
- جعفر،محمد علي.(1996). الأحداث المنحرفون: دراسة مقارنة. الطبعة 3، المؤسسة الجامعية للدراسات، للنشر والتوزيع، بيروت.
- عبد الرحمان بن محمد، عسيري.(1998). دور المؤسسات غير الرسمية في التثقيف الأمني والتحصين القيمي ضد الجريمة والانحراف. المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب.
- منال، محمد عباس.(2011). الانحراف والجريمة في عالم متغير. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

الأطروحات:

- برارديي، نعيمة.(2013). الاتصال بين الشرطة والمواطن ودوره في مكافحة الجريمة. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر.

- عبد العزيز، ديلمي.(2013). دور الشرطة المجتمعية في الوقاية من الجريمة والانحراف. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر. الجزائر.

القواميس والمعاجم:

- ابتسام القرام، 1992، المصطلحات القانونية في التشريع الجزائري، قاموس بالغتين العربية والفرنسية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر.

المواقع الالكترونية:

- موقع الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والادمان: http://www.onlcdt.mjustice.dz/ تاريخ الدخول على الموقع (2020/03/08)